

مدى فعالية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري من وجهة نظر المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية

فتح الإله محمد أحمد محمد⁽¹⁾

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، وأثر المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية في توجيه وترشيد قرارات المستثمرين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبانة وزعت على المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية؛ حيث بلغ حجم العينة (60) مستثمر. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمدون بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، وأن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تساعد المستثمرين في توجيه القرارات الاستثمارية والتحقق من صحة توقعاتهم، كما أن سوق الخرطوم للأوراق المالية يتمتع بكفاءة منخفضة نسبياً.

الكلمات المفتاحية: خصائص جودة المعلومات المحاسبية، كفاءة سوق الأوراق المالية، القرارات الاستثمارية.

Effectiveness of Accounting Information in the rationalization of the Investment Decision from the perspective of Investors in Khartoum Securities Market

Fatihelalah Mohammed Ahmed

Abstract: The study aimed to identify the extent of adoption of investors in Khartoum securities market on accounting information when making investment decisions and the impact of accounting information published in financial reports in Khartoum securities market in guiding and rationalizes the decisions of investors. To achieve this purposes questionnaire was developed to collect the data from (60) investors. The main findings of the study are that Investors in Khartoum securities market depend largely on accounting information when making investment decisions, and accounting information in the published reports and financial statements in Khartoum securities market do not help investors in guiding investment decisions and validate expectations, also Khartoum securities market has low comparatively efficiency.

Key words: Quality characteristics of accounting information, the efficiency of securities market, investment decisions.

المقدمة :

خلقت المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة الحاجة إلى خلق مناخ استثماري يتمتع بالمصداقية والملائمة والشفافية في عرض وتقديم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية ويكون مدعاة لجذب الاستثمارات، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

تلعب المعلومات المحاسبية حجر الزاوية في تخفيض عدم التأكد والمخاطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسواق رأس المال إلا أن هذه القرارات لا يمكن أن تكون قرارات رشيدة ما لم تتمتع هذه المعلومات بخصائص ومتطلبات تجعلها مفيدة في ظل المتغيرات المتسارعة والمتجددة في الجانب الاقتصادي بصفة عامة و أسواق رأس المال بصفة خاصة.

تعتبر التقارير والقوائم المالية المنشورة التي تتضمن المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة لجمهور المستثمرين حيث تدعم وتوجه قراراتهم الاستثمارية عن طريق استخدام هذه المعلومات المحاسبية الواردة فيها في التنبؤ بالأحداث في المستقبل وكذلك تنبؤات الإدارة وخطتها المستقبلية التي لها محتوى معلوماتي مهم للمستثمرين (FASB,2010). ومن ثم فإنه حتى تتمكن أسواق الأوراق المالية من القيام بدورها بكفاءة وفعالية يجب أن توفر نظام فعال للمعلومات يضمن توفرها للمستثمرين بالجودة العالية و في الوقت المناسب وبأقل تكلفة حتى تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يعتمد المستثمرون بسوق الخرطوم للأوراق المالية على المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية؟
- 2- هل توجد علاقة دالة معنوية بين المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية و درجة استخدام المعلومات المحاسبية تعزى إلى عاملي المؤهل العلمي للمستثمر والخبرة الاستثمارية ؟
- 3- ما هي درجة تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية في توجيه قرارات المستثمرين ؟

أهداف الدراسة :

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة القائمة فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- التعرف على مدى اعتماد المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية على المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية .
- 2- بيان درجة الارتباط بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية واستخدامه للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري.
- 3- بيان العلاقة بين الخبرة الاستثمارية للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة استفادته من المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري .
- 4- التعرف على مدى فعالية المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية في توجيه قرارات المستثمرين.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الآتي :

- 1- الدور المهم الذي أضحت تحتله الأسواق المالية في إقتصاديات الدول على المستوى المحلي والدولي وما يتطلبه ذلك من توفير المعلومات المحاسبية لخدمة مختلف الفئات في السوق لإتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
- 2- تأثير المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد والتننبؤ بمخاطر الاستثمار لدى متخذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية .
- 3- الحاجة لدراسة واقع مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المنشورة في سوق الخرطوم للأوراق المالية و بيان مدى كفايتها في ترشيد القرارات الاستثمارية .

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات الآتية :

- 1- توجد علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين إتخاذ المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية لقراراتهم الاستثمارية واستخدام المعلومات المحاسبية.
- 2- يوجد إرتباط معنوي بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة إستخدامه للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الاستثماري.
- 3- يوجد إرتباط معنوي بين الخبرة الاستثمارية للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة إستفادته من المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري.
- 4- توجد علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية وتوجيه قرارات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

منهجية الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية لذلك أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الإستطلاعية للتعرف على الآراء المستثمرين المتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية حول مدى استخدامهم وأعمادهم على المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية .

الدراسات السابقة :

هدفت دراسة دراسة زيود وقيطيم ومكية (2007م) إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية، والتعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات المتقدمة. وتركزت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من 2005-2006م من خلال استخدام إستبيان لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر المعلومات هي التقارير الشهرية والصحف والمجلات والتقارير المالية السنوية المنشورة والإشاعات في السوق، وأن الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات تعتبر أهم أجزاء التقارير السنوية وأكثر قبولاً لدى المستثمر ومع ذلك يرى المستثمر ضرورة توفير معلومات إضافية.

دراسة المهدي، وصيام (2007م) هدفت إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لإحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير ودراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي ونسبة التغير في أسعار الأسهم للمدة المحيطة بتاريخ إصدار هذه

التقارير حيث صممت إستبانة ضمت (165) بنداً وزعت على عينة حجمها (65) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية والأهمية النسبية لهذه البنود، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير، وأن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم. هدف حمزة (2007) في دراسته إلى اختبار منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي واختبار مدى الإتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات. حيث قام الباحث بإجراء تحليل كمي نوعي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في سوق عمان المالي خلال الفترة من 1999م إلى العام 2003م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وكذلك في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة، وأن هناك تأثيراً بسيطاً وأحياناً معدوم لبعض المتغيرات المالية والمحاسبية في القيم السوقية للسهم داخل سوق عمان المالي بالشركات المدرجة بالسوق ولكل القطاعات إلا أن الأثر سواء بوجوده أو عدمه يتباين بين قطاع و آخر.

دراسة الزبيدي (2010م) هدفت إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية على اتخاذ قرارات الاستثمار بيعاً وشراءً حيث تم إعداد إستبانة وزعت على (92) مستثمراً. وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار الاستثماري، كما يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق، بالإضافة إلى أن تقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجالس إدارات الشركات تؤثر تأثير كبير في قرارات التداول بأسهم الشركات.

الإطار النظري :

طبيعة المعلومات المحاسبية :

تتمتع المعلومات المحاسبية بخصائص السلع العامة وهي تلك السلع التي إذا تم توفيرها فإن إستفادة البعض لا يؤثر على فرص الآخرين من الإستفادة من نفس السلعة، بمعنى أن إستفادة (أستهلاك) البعض لا يمنع الإستفادة المماثلة للآخرين أو نقل أو تحويل مضمونها من مستخدم لآخر دون مقابل مثل برامج البث الأذاعي والتلفزيوني والمجلات والصحف.

يظهر ذلك جلياً في أنه يمكن لأي شخص الإستفادة من التقارير المالية دون أن يتحمل تكلفة مباشرة لهذه الإستفادة كما يمكنه نقل محتوى هذه التقارير دون قيد للآخرين لذلك فإن الشركات لا يتوفر لها الحافز القوي لإنتاج هذه المعلومات وحتى إذا أنتجت فسوف يكون ذلك في أضيق الحدود الممكنة ما لم يكن هناك تدخل خارجي ينظم عملية الإفصاح عن هذه المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية المنشورة.

وتثار عادة مشكلة تحديد حجم وكمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في تقرير الشركة فالشركات بطبيعة الحال كثيراً ما تتردد في زيادة مستوى الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ويعزى ذلك إلى أن زيادة الإفصاح ربما يؤدي إلى أضرار في مصلحة الشركة وبشكل خاص حينما يستغل الإفصاح من قبل المنافسين لذلك فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي لتحديد الحد الأدنى من الإفصاح . أما نوعية المعلومات فكثيراً ما تتحكم المبادئ المحاسبية بطبيعة ونوعية المعلومات في التقارير والقوائم المالية. (شاكرا العامري، 2003م)

يواجه المحاسبون مشكلة تلخيص المعلومات المحاسبية لأغراض النشر العام فإذا تم نشر المعلومات الكاملة والتفصيلية المتوافرة لديهم فإن معظم مستخدمي هذه المعلومات سوف يواجهون صعوبة كبرى في عملية اتخاذ القرار والإختيار بين البدائل، ومن جهة أخرى عند إختصار

المعلومات في شكل أرقام إجمالية فقد يتم إغفال بنود أو أحداث ذات أثر جوهري لبعض المستخدمين مما يخلق لديهم فجوة توقع قد تؤثر في قراراتهم الأنية والمستقبلية. يتضح مما سبق أن هناك نقطة توازن بين فاعلية اتخاذ القرار وكمية المعلومات المحاسبية المتاحة التي يجب توفرها بحيث لا تتعدى كمية المعلومات هذه النقطة وذلك لأن زيادة المعلومات عن الحجم الطبيعي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية إتخاذ القرار من ناحية وتشتيت جهد متخذ القرار ووقته في عملية المقارنة والبحث في البدائل المتعددة. عادة يصعب الحكم على المدى الذي ساهمت به المعلومات في تحسين القرار المتخذ حيث يستخدم مقياس الرضاء عن هذه المعلومات من قبل متخذ القرار لقياس كفاءة المعلومات وذلك من خلال إدراك متخذ القرار أن نظام المعلومات لا بد أن يوفر له قدرأ معيناً من المعلومات تساعده في عملية اتخاذ القرار.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

يقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية وتستخدم هذه الخصائص النوعية كأساس لتقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board الخصائص التي يلزم توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار في الخصائص النوعية التالية:(FASB,2006)

1- الملائمة Relevance: المعلومات الملائمة هي التي تعمل على إحداث فرق في اتخاذ القرارات للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الآثار المحتملة للماضي والحاضر والمستقبل وغيرها من الأحداث بحيث يكون لها قيمة قيمة تنبؤية Predictive Value و القدرة على تأكيد وتصحيح تقييماتهم السابقة (قيمة توكيدية) Confirmatory Value . ذهب الفكر المحاسبي في تعريف الملائمة إلى ثلاثة اتجاهات هي : (متولي، 1998م) الإتجاه الأول: يهتم في تعريف الملائمة على حاجة مستخدم البيانات والمعلومات المحاسبية، فالملائمة من وجهة نظر هذا الإتجاه تعنى إرتباط البيانات والمعلومات بحاجة مستخدمها. الإتجاه الثاني : يهتم أنصاره بضرورة الربط بين تعريف الملائمة والقدرة على إتخاذ القرار، فالملائمة من وجهة نظر هؤلاء تعني قدرة البيانات والمعلومات المحاسبية على تسهيل إتخاذ القرارات ومتى ما أثرت هذه المعلومات على قرارات مستخدمها فانها تؤخذ في الأعتبار كمعلومات ملائمة لإتخاذ القرارات .

الإتجاه الثالث : يربط بين تعريف الملائمة وبين عملية بناء نماذج القرارات، فالملائمة تعني المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية في التنبؤ بقيمة المتغيرات التي تبنى عليها نماذج القرارات. مما سبق يخلص الباحث إلى أن القيمة التنبؤية لا تعني أن المعلومات نفسها هي التنبؤ أو التوقع لكن يعني أن لها قيمة كمدخل في عملية التنبؤ وأن تعمل المعلومات الملائمة على تأكيد أو تصحيح أو تغيير التوقعات السابقة أو الحالية للمستخدمين، بالتالي فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار من خلال مساعدته في تقويم الأحداث الماضية والحالية و إعداد التنبؤات المستقبلية .

2- التوقيت الملائم أو التزامن Timeliness: حيث يجب أن يتم إعداد المعلومات بحيث تصل إلى مستخدمها في الوقت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير على عملية إتخاذ القرار مع الأخذ في الإعتبار أن مجرد توفر المعلومات في الوقت المناسب لا يعني بالضرورة إنها ملائمة لإتخاذ القرارات.

3- الموثوقية (الإعتمادية) Reliability : الموثوقية هي درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول ويمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات.

- 4- التمثيل الصادق Faithful Representation: حتى تكون المعلومات مفيدة في الاستثمار والإنتمان يجب أن تعكس بصدق الظواهر الإقتصادية التي تمثلها وأن تكون قابلة للتحقق ومحيدة وكاملة.
- يتطلب التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية توفر الخصائص الفرعية الآتية :
- أ- قابلية الصحة و التحقق Verifiability: تعنى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند إستخدامهم نفس طرق القياس والوصول إلى نفس النتائج والإستنتاجات. وخاصة التحقق من المعلومات تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس ولكنها لا تضمن أن الطريقة المستخدمة في القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير عن الظاهرة الإقتصادية تعبيراً صادقاً ولكن عن طريق تكرار تطبيق طريقة معينة من طرق القياس بواسطة أشخاص آخرين وبصورة مستقلة يمكن توفير دليل على عدم وجود تحيز شخصي من قبل القائم بعملية القياس.
- ب- الحياد Neutrality: يقصد بالحياد عدم إختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين .
- ج- الإكتمال Completeness: يعني تضمين التقارير المالية كل المعلومات اللازمة للتمثيل الصادق للظواهر الإقتصادية.
- 5- قابلية المقارنة Comparability: تعنى أن المعلومات الخاصة بأي منشأة اقتصادية تكون أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع المعلومات متشابهة خاصة بمنشآت أخرى مماثلة ومقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة .
- 6- الإتساق Consistency : يقصد بالإتساق استخدام نفس السياسات المحاسبية والإجراءات المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى وذلك من أجل تجنب أي إستنتاجات خاطئة قد تنتج عن عدم الثبات في تطبيق المبادئ والسياسات والقواعد المحاسبية .
- في بعض الأحيان قد تفرض متغيرات البيئة على الوحدة الإقتصادية تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها مما يؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات في مثل هذه الحالات أقر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها .
- 7- الأهمية النسبية Materiality : يجب عدم إغفال أي معلومات في التقارير المالية يمكن أن تؤثر على قرارات تخصيص الموارد، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها من عدمه له تأثير على قرارات مستخدمي تلك المعلومات.
- 8- القابلية للفهم Understandability : حيث يمكن للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الإقتصادية وإعداد التقارير المالية فهم معنى المعلومات المحاسبية. وتساعد عملية تصنيف المعلومات وتمييزها وعرضها بوضوح وإيجاز في تعزيز القابلية للفهم. لكن لا ينبغي إستبعاد بعض المعلومات فقط لأنها قد تكون معقدة للغاية أو صعبة الفهم لبعض المستخدمين.
- مما سبق يرى الباحث أن جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن إسنادها فقط إلى الخصائص الذاتية لهذه المعلومات ولكن تتأثر كذلك بمستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات) حيث يتوقف نفع المعلومات المحاسبية على من يتخذ القرار ونوع القرار وطريقة اتخاذ القرار و أسلوب متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات بصورة جيدة والإستفادة منها ويتطلب ذلك أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومه لمتخذ القرار حتى يتمكن من الإستفادة منها .

استخدام المعلومات المحاسبية في التنبؤ :

يمثل التنبؤ أحد مقومات خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية ولما كانت عملية إتخاذ القرارات في جوهرها عملية متعلقة بالمستقبل فإن أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لإستخدامها في عملية التنبؤ ويرى (الشيرازي، 1990م) أن ذلك يفرض على المحاسب أسلوبين لمقابلة هذه المسؤولية هما :

1- الإفصاح عن تقديرات الموازنة في التقارير الخارجية، ويعارض المحاسبون بصفة عامة التقرير عن أحداث المستقبل في الحسابات الختامية وذلك لعدم إمكانية التحقق والمراجعة من صحة هذه التنبؤات. إضافة إلى أن إدارات معظم المنشآت لن ترحب بالإفصاح عن التقديرات الخاصة بالموازنة التخطيطية في التقارير المنشورة لأن ذلك سوف يؤثر على الوضع التنافسي للمنشأة في مجال النشاط الذي تعمل فيه، كما أن الإدارة قد تميل إلى نشر تقديرات مبالغ فيها لتحسين صورة أداؤها لدى الأطراف المعنية.

2- إستخدام المعلومات المحاسبية عن الأحداث السابقة كأساس للتنبؤ بهذه الأحداث في المستقبل ويتم استخدام المعلومات المحاسبية التاريخية (الفعلية) لأغراض التنبؤ باحدى طريقتين :

أ- استخدام البيانات المحاسبية لتحديد اتجاهات الماضي وعلى ضوء ذلك يمكن إستنتاج ما هو متوقع في المستقبل .

ب- استخدام البيانات المحاسبية لتحديد مؤشرات التحول في المتغيرات المحيطة واستخدام هذه المؤشرات المسبقة كأساس للتنبؤ مثل إستخدام نسبة السيولة في التنبؤ بإحتمالات فشل بعض المشروعات.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون لها قدرة تنبؤية ولكن ليس معنى ذلك أن هذه المعلومات تمثل في ذاتها تنبؤات مستقبلية بل هي مدخلات لعملية التنبؤ، كذلك قد تؤثر التنبؤات الخاصة بالأوضاع الإقتصادية للوحدات المحاسبية على سلوك هذه الوحدات وما سوف تكون عليه فعلاً خلال فترة التنبؤ فمثلاً التنبؤ بفشل متوقع لوحدة محاسبية معينة قد يعجل بالفشل الفعلي لهذه الوحدة حيث قد لا تجد التمويل اللازم لممارسة نشاطها نتيجة لهذه التنبؤات وقد يحدث العكس ويدفع ذلك الإدارة إلى إتخاذ إجراءات حاسمة تؤدي إلى علاج الأوضاع القائمة وبالتالي دحض هذه التنبؤات.

التقرير عن التنبؤات والتصورات :

يحتاج المستثمرون للإفصاح عن توقعات المنشأة عن المستقبل وتأخذ جوانب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمستقبل أحد شكلين هما : (Kieso, Weygandt, 2007)

- 1- تنبؤ مالي Financial Forecasts : هي قوائم مالية محتملة تعرض مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية، ويستند التنبؤ المالي إلى إفتراضات محددة يضعها الطرف المسئول عنها وتعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرف الذي يتوقع إتخاذه.
- 2- التصور المالي Financial Projection : هي قوائم مالية محتملة – تعرض في ضوء معرفة وإعتقاد الطرف المسئول عنها وفي ظل واحد أو أكثر من الإفتراضات النظرية – مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية ويستند التصور إلى إفتراضات للطرف المسئول عنها تعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرف الذي يتوقع اتخاذه حيث تتسم هذه الإفتراضات بأنها نظرية أو تخيلية.

مما سبق يتضح الفرق بين التنبؤ المالي والتصور المالي حيث يحاول التنبؤ المالي توفير معلومات عما يتوقع وقوعه بالفعل، في حين أن التصور المالي قد يوفر معلومات عن نتائج لا يتوقع بالضرورة وقوعها وإنما هي فقط يمكن أن تحدث.

وقد خضعت التنبؤات المالية لجدل مكثف من قبل المحللين الماليين والمديرين الماليين بالشركات و المحاسبين في هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) و U.S Securities and Exchange Commission حيث أيد البعض نشر التنبؤات المالية في حين عارض البعض الآخر ذلك، وقد قدم مؤيدوا نشر التنبؤات المالية الحجج التالية:

- 1- أن القرارات الاستثمارية تستند على التوقعات المستقبلية، ومن ثم فإن المعلومات المتعلقة بالمستقبل تسهل اتخاذ قرارات أفضل.
- 2- أن التنبؤات المالية يتم تداولها بالفعل الآن ولكن بصورة غير رسمية وغير خاضعة للرقابة ومضللة عادة وغير متاحة بصورة متساوية لكل المستثمرين ويجب إخضاع مثل هذه الحالة لمزيد من الرقابة.
- 3- أن الظروف تتغير الآن بصورة سريعة جعلت المعلومات التاريخية غير كافية للتنبؤ.

أما معارضو نشر التنبؤات المالية فقد قدموا الحجج الآتية :

- 1- لا يمكن لأحد التنبؤ بالمستقبل ومن ثم فإن هذه التنبؤات المالية – رغم أنها تعكس إنطباع بالدقة عن المستقبل – ستكون خاطئة حتماً.
- 2- أن المنظمات سوف تسعى جاهدة لمجرد الوفاء بهذه التنبؤات المنشورة وليس لتحقيق أفضل نتائج ممكنة من وجهة نظر المساهمين.
- 3- عند ثبوت عدم صحة هذه التنبؤات فسوف يتم تبادل الاتهامات وربما اتخاذ تصرفات قانونية.
- 4- أن الإفصاح عن التنبؤات ضار بالمنشأة لأنه لن يقدم معلومات للمستثمرين فقط وإنما للمنافسين.

وقد أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قائمة معايير بخصوص خدمات محاسبية متعلقة بالمعلومات المالية المحتملة حيث حددت هذه القائمة الإجراءات ومعايير التقرير المالي التي تتبع عند عرض التنبؤات والتصورات المالية حيث هنالك جانبان بهذه القائمة يلزمان المحاسبين بتوفير الآتي: (AICPA, 1992)

- 1- ملخص للإفصاحات الجوهرية المستخدمة في التنبؤ.
 - 2- القواعد العامة لعملية عرض هذه التنبؤات .
- لتشجيع الإدارة على الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات وضعت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) قاعدة أمان توفر الحماية للمنشأة التي تعرض تنبؤات مالية غير صحيحة طالما أنها تعد هذه التنبؤات على أساس معقول وتفصح عنها بصورة صادقة. لكن بالرغم من ذلك فإن الشركات قد وجدت أن هذه القاعدة لا تسري في الواقع العملي حيث أنها لا تغطي التقارير الشفهية و لاتحمي الإدارة من الدعاوي القضائية ونتيجة لذلك فإن الشركات تحجم عن الإفصاح مما جعل (SEC) تبحث عن وسائل لتقوية وتدعيم قاعدة الأمان بغرض حماية المنشآت التي تقدم تنبؤات مالية بنية حسنة.

ينفق الباحث مع مؤيدى نشر التنبؤات المالية ومع هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية وذلك لأن هذه التنبؤات هي مؤشرات مستقبلية لأداء الشركة، بالإضافة إلى إمكانية إستفادة بعض المستثمرين ذو الصلات مع مجلس الإدارة من هذه التنبؤات دون غيرهم، كما أن المعلومات التاريخية غير مفيدة في عملية التنبؤ في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الإقتصاد ككل.

لكن الباحث يرى أن هناك صعوبة في تفسير مصطلح النية الحسنة (Good Faith) والإفصاحات المعقولة (Reasonable Assumptions) التي إستخدمتها (SEC) لذلك لابد من البحث عن

وسائل أفضل للحكم على مدى صدق تلك التنبؤات خاصة عندما تؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات نتيجة فعل معتمد من أجل تحسين صورة الشركة.

الإفصاح عن تنبؤات الإدارة :

ظهرت آراء في الفكر المحاسبي تطالب بضرورة الإفصاح عن تنبؤات الإدارة والتي تعرف بالتنبؤات الداخلية وهي تختلف عن تنبؤات المحللين الماليين الذين يسعون في الحصول على معلومات مستقبلية من أجل عملائهم. ويعود السبب الرئيسي في معرفة تنبؤات الإدارة إلى فاعلية هذه التنبؤات وتأثيرها على قرارات مستخدمي المعلومات في سوق الأوراق المالية وبالتالي التأثير في قراراتهم الاستثمارية.

نتيجة لتأثير هذه التنبؤات على أسعار الأوراق المالية يرى أحد الباحثين أن غياب الإفصاح الإيجابي عن تنبؤات الإدارة يخلق سوقاً للمعلومات يستفيد منه القادرون على تحمل تكلفة البحث وذلك على حساب غير القادرين مما ينتج عنه عدم كفاءة السوق وإحجام المستثمرين عن التعامل داخل السوق الأمر الذي يترتب عليه حدوث حالة من الكساد في سوق الأوراق المالية. (متولى، 2003/2002م).

كما قد ينتج عن المعلومات غير المعلنة حدوث تداول غير عادي لأسهم شركة معينة في سوق الأوراق المالية الأمر الذي يؤثر على حركة الأسعار في الشركات الأخرى بسبب إقبال المستثمرين على عمليات شراء وبيع غير سليمة مما يؤثر سلباً على أداء الأسعار في الشركات الأخرى المسجلة في نفس السوق.

يرى الباحث أن المعلومات الداخلية تهم المستثمر ولكن قد تستخدمها الأطراف الداخلية في تحقيق عائد غير عادي قبل نشرها في التقارير المحاسبية حيث تتمتع الأطراف الداخلية بالخبرة في مجال عملهم مما يجعلهم يستطيعون إكتساب ميزة عن الأطراف الخارجية وإستغلال معرفتهم بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها ونشرها في التقارير والقوائم المالية لذلك على الجهات المهنية إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الداخلية في فترات دورية منتظمة حتى لا تستغل من قبل الأطراف الداخلية لتحقيق مكاسب غير عادية .

كفاءة سوق الأوراق المالية :

يعتبر مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية إمتداداً للنظرية الكلاسيكية للإقتصاد والتي تعتبر أنه لا توجد أرباح زائدة في ظل المنافسة، فإذا كانت هنالك كمية معينة من المعلومات المالية المنشورة للمنشأة معروفة لجميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية فإنه في ظل ظروف المنافسة السائدة في السوق يكون معدل العائد الذي يحققه المستثمرون قريباً من معدل العائد المتوقع، أي طالما أن المستثمرين يحصلون على نفس القدر من المعلومات فسوف يحصل الجميع على نفس الفرص في تحقيق معدلات العائد عند مستوى معين من المخاطرة مما يعني تحقيق العدالة في سوق رأس المال. (الحناوي، وآخرون، 2003م)

الصيغ المختلفة لكفاءة السوق :

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال أو صيغ لكفاءة السوق وهي :

1- الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق Weak Form Efficiency : تعنى بأن الأسعار تعكس

المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي بالكامل مما يعني أنه لا يمكن التنبؤ

بسعر السهم اعتماداً على المعلومات المتاحة في الماضي لأن التغييرات السعرية المتتالية

مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار السوق. (الحناوي، 2000م)

(الحناوي، 2000م)

2- الصيغة شبه القوية Semi Strong Form : تفترض هذه الصيغة بأن أسعار الأسهم لا تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بأسعار الأسهم في الماضي بل تعكس أيضاً المعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور سواء كانت معلومات خاصة بالإقتصاد ككل أو بالصناعة أو بالوحدة الإقتصادية نفسها وبصفة خاصة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية . وفي ظل هذا الفرض سوف تستجيب الأسعار لورود المعلومات الجديدة إلى السوق وكلما زادت سرعة إستجابة السوق كلما كان دليلاً على الكفاءة .
المقصود بالمعلومات العامة المتاحة وفقاً لهذه الصيغة كافة المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها رسمياً سواء كانت هذه المعلومات محاسبية أو غير محاسبية، مالية أو غير مالية، فعلية أو تقديرية.(محمد، 2003م)

3- الصيغة القوية Strong Form Efficiency : وفقاً لهذه الصيغة فإن الأسعار تعكس جميع المعلومات المتاحة للعامة إلى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة مثل أعضاء إدارة الوحدة الإقتصادية المتمثلة في المعلومات الداخلية، أي أن الأسعار الحالية تعكس كل ما يمكن معرفته عن المنشأة وبالتالي فلن يستطيع أي مستثمر حتى لو أمتهلك خبرة في التحليل أن يحصل على إيرادات غير عادية .

متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية :

لكي يحقق سوق الأوراق المالية أهدافه والتمثلة في التخصيص الكفء للموارد المتاحة ينبغي أن يتوفر فيه صفتين أساسيتين هما: (صالح، 2010/2009م)

1- كفاءة التسعير Price Efficiency: يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير مما يجعل أسعار الأسهم تعكس المعلومات المتاحة إضافة إلى أن المعلومات تصل إلى المتعاملين دون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة مما يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات.

2- كفاءة التشغيل Operation Efficiency: يطلق على كفاءة التشغيل الكفاءة الداخلية ويقصد بها القدرة على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين فرصة لتحقيق مدى أو هامش ربح مغال فيه .

يلاحظ مما سبق أن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل فلكي تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يتكبدتها المستثمرون لإتمام الصفقة أقل ما يمكن بما يشجعهم ذلك على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة المالية.
مما تقدم يرى الباحث أنه متى ما توفرت في سوق الأوراق المالية الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية فإن ذلك يوفر العدالة للمستثمرين لتحقيق نفس فرص الربح مع مراعاة الاختلافات بين المستثمرين في فهم وتحليل المعلومات المتاحة.

أنواع القرارات الاستثمارية :

يقوم المستثمر باتخاذ قرارات الاستثمارية المختلفة التي تشمل ثلاثة أنواع رئيسية هي : (العويسي، 2010)

1- قرار الشراء: ذلك عندما يرغب المستثمر في حيازة أصل مالي عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة – مع الأهتمام بالمخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية – تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي .

- 2- قرار عدم التداول: في هذه الحالة يتساوى السعر السوقي مع القيمة ويصبح السوق في حالة توازن وبالتالي لا يتوقع المستثمر تحقيق أي عوائد إلا إذا تغيرت الظروف السائدة، مما لا يدفع المستثمر إلى القيام بأي قرار سواء متعلق بالشراء أو البيع.
- 3- قرار البيع : عندما يرى المستثمر بأن القيمة السوقية للأصل الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة – مع الإهتمام بالمخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية- فإنه قد يتخذ قرار البيع نتيجة لوجود فرصة لتحقيق الأرباح .

مبادئ القرار الاستثماري :

هناك بعض المبادئ يجب على المستثمر مراعاتها حتي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة وهي: (رمضان، 1998).

- 1- مبدأ الإختيار : يفترض هذا المبدأ أن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص استثمارية متعددة كي يقوم باختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة من بينها دون أن يوظف مدخراته في أول فرصة تتاح له. ويشير هذا المبدأ إلى أن المحليين الماليين يمكن أن يعينوا المستثمر عديم الخبرة.
- 2- مبدأ الملائمة: يفترض هذا المبدأ أن الخصائص الذاتية الخاصة بالمستثمر مثل العمر، والدخل، والوظيفة، والمركز الإجتماعي تمثل نمط تفضيل لدى المستثمر عند اتخاذه القرار الاستثماري.
- 3- مبدأ التوزيع : حيث يقوم هذا المبدأ على أنه عند اتخاذه القرار الاستثماري السليم يجب تنويع الاستثمارات من أجل الحد من المخاطر وزيادة العائد المتوقع.
- 4- مبدأ المقارنة : حيث يقوم هذا المبدأ على أنه يجب على المستثمر الإستعانة بأدوات التحليل والتقييم عند قيامه بالمفاضلة بين البدائل المتاحة المختلفة وإختيار البديل الأمثل الذي يفضله المستثمر.
- 5- مبدأ الموضوعية: حيث يفترض هذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة تتميز بالموضوعية وعدم التحيز في عملية القياس.

الدراسة الميدانية :

حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية والزمانية في السودان- سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2015م.

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين المتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية .

عينة الدراسة: استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية في إختيار عينة الدراسة حيث وزع عدد (70) إستمارة أستبيان على الفئات المستهدفة حيث يعتبر سوق الخرطوم للأوراق المالية من الأسواق الناشئة والصغيرة نسبياً، تم إسترجاع عدد(60) إستمارة بنسبة أستجابة بلغت (85.7%)، فيما بلغ عدد الإستثمارات غير المرتجعة عدد (10) إستثمارات بنسبة (14.3%). وفيما يلي وصف لعينة الدراسة :

جدول (1) المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	31	51.7%
	ماجستير	8	13.3%
	دكتوراه	21	35%

31.7%	19	محاسبة	التخصص العلمي
28.3%	17	إدارة أعمال	
30%	18	اقتصاد	
3.3%	2	بنوك ومصارف	
6.7%	4	أخرى	
45%	27	1 وأقل من 5 سنوات	سنوات التعامل في الاستثمار
35%	21	5 إلى 10 سنوات	
15%	9	11 إلى 15 سنة	
5%	3	أكثر من 15 سنة	

يتضح من الجدول (1) أعلاه الآتي :

- أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تمكنهم من فهم وإستيعاب عبارات الإستبيان والحصول على آراء علمية سليمة وموضوعية .
- أن أفراد عينة الدراسة ذو تخصصات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة وبالتالي فإن أجاباتهم سوف تكون مبنية على فهمهم وإستيعابهم لعبارات الإستبيان .
- أن نسبة 45% من عينة الدراسة خبرتهم أقل من الخمس سنوات، في حين نسبة 35% خبرتهم ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات وهي خبرة متوسطة نسبياً للمستثمرين في التعامل في الاستثمار في سوق الأوراق المالية، في حين 15% من عينة الدراسة خبرتهم تجاوزت العشر سنوات إلى الخمسة عشر سنة و5% خبرتهم أكثر من خمسة عشر سنة. على الرغم من أن 80% من عينة الدراسة خبرتهم عشر سنوات فأقل إلا أن الباحث يعزي ذلك إلى تنامي الوعي بالاستثمار في الأوراق المالية في السودان خلال السنوات العشر الأخيرة فقط السابقة لتأريخ الدراسة. ولكن عينة الدراسة تتمتع بمؤهلات علمية عالية تمكنهم من فهم وإستيعاب العمليات الاستثمارية وإتخاذ القرارات الاستثمارية بطريقة علمية سليمة.

صدق وثبات أداة الدراسة :

الصدق الظاهري : قام الباحث بعرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين ومن ثم قام الباحث بالإسترشاد بتوجيهاتهم وآراءهم في تصميم و صياغة الإستبيان في صورته النهائية .

الثبات الإحصائي : قام الباحث باختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها ومدى أتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام Cronbach-Alpha والذي يبين مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن إجابات أفراد العينة حيث بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الأول 0.929 و المحور الثاني 0.962، في حين بلغت قيمة معامل الثبات للإستبيان ككل 0.937. و يتضح مما سبق أن قيم الثبات مرتفعة لذلك يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أسلوب تحليل ومعالجة البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث استخدم أسلوب الانحراف المعياري والوسط الحسابي و أسلوب الارتباط Correlation لإختبار درجة ارتباط العلاقات بين متغيرات الدراسة.

إختبار فرضيات الدراسة :

في سبيل اختبار فرضيات الدراسة أتبع الباحث الخطوات التالية :

1- قام الباحث بوضع معيار للحكم على استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية ومدى مساهمة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية في توجيه قرارات المستثمرين وذلك من خلال تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والحدود الدنيا) المستخدمة في الاستبيان، حيث تم حساب قيمة المدى $(4=1-5)$ ثم قسمة قيمة المدى على عدد خلايا مقياس ليكرت الخماسي $(0.8 = 5/4)$ وبعد ذلك تضاف هذه القيمة إلى الحد الأدنى للمقياس وهو الواحد الصحيح وبالتالي يمكن تفسير قيمة المتوسط العام المرجح للعبارات على النحو التالي :

جدول (2) المتوسط العام المرجح لعبارات الاستبيان

المتوسط الحسابي	درجة الإهتمام والمساهمة في توجيه قرارات المستثمرين
1.8 — 1	درجة منخفضة جداً
2.6 — 1.9	درجة منخفضة
3.4 — 2.7	درجة متوسطة
4.2 — 3.5	درجة مرتفعة
5 — 4.3	درجة مرتفعة جداً

2- استخدام الإنحراف المعياري للتعرف على مدى التجانس بين آراء افراد عينة الدراسة والوسط الحسابي لقياس درجة استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين ومدى مساهمتها في توجيه قراراتهم الاستثمارية.

3- استخدام أسلوب الارتباط Correlation لإختبار درجة ارتباط العلاقات بين متغيرات الدراسة. اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين اتخاذ المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية لقراراتهم الاستثمارية واستخدام المعلومات المحاسبية.

جدول (3) الإنحراف المعياري والوسط الحسابي لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الإهتمام	الرتبة
1	أهتم بالإطلاع على المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	0.474	4.25	مرتفعة جداً	الأولى
2	أعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة في تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بأسعار الأسهم.	0.548	4.07	مرتفعة	الثامنة
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد في رفع مستوي ثقتي عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.541	4.25	مرتفعة جداً	الثالثة
4	استخدم المعلومات المحاسبية للتأكد وزيادة إمكانية الإعتداع على المعلومات المتاحة من مصادر أخرى.	0.474	4.25	مرتفعة جداً	الثانية
5	أهتم بالمعلومات المحاسبية في المقارنة بين بدائل الاستثمار المختلفة داخل السوق.	0.675	4.05	مرتفعة	التاسعة
6	أهتم بدراسة المعلومات المحاسبية في تقييم الإتجاهات المستقبلية للشركات والتنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار.	0.533	4.23	مرتفعة	الرابعة
7	أهتم بالإطلاع وتحليل المعلومات المحاسبية عند اختيار وتكوين المحفظة الاستثمارية .	0.524	4.12	مرتفعة	السابعة
8	تعتبر المعلومات المحاسبية من ضمن المعلومات التي أعتمد عليها عند اتخاذ قرار الإحتفاظ بالأوراق المالية او التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة.	0.514	4.20	مرتفعة	الخامسة
9	أهتم بتقارير المحللين الماليين في التنبؤ بمخاطر الاستثمار وترشيد القرار الاستثماري.	0.431	4.18	مرتفعة	السادسة
10	أهتم بالإطلاع عن تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذ	0.748	3.98	مرتفعة	العاشرة

القرار الاستثماري.

يتضح من الجدول (3) أن الإنحراف المعياري لعبارات الفرضية تراوح ما بين (0.431) كأدنى قيمة و (0.748) كأعلى قيمة مما يدل على تجانس آراء افراد عينة الدراسة، في حين تراوحت قيمة الوسط الحسابي ما بين (3.98) كأدنى قيمة و (4.25) كأعلى قيمة مما يشير إلى أن آراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة بصورة مرتفعة إلى مرتفعة جداً على استخدامهم للمعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية.

جدول (4) معامل الارتباط بين اتخاذ قرارات الاستثمارية و استخدام المعلومات المحاسبية

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	أهتم بالإطلاع على المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	0.832	0.000
2	أعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة في تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بأسعار الأسهم.	0.726	0.000
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد في رفع مستوي ثقتي عند اتخاذ القرار الاستثماري	0.848	0.000
4	استخدم المعلومات المحاسبية للتأكد وزيادة إمكانية الإعتداع على المعلومات المتاحة من مصادر أخرى.	0.848	0.000
5	أهتم بالمعلومات المحاسبية في المقارنة بين بدائل الاستثمار المختلفة داخل السوق	0.816	0.001
6	أهتم بدراسة المعلومات المحاسبية في تقييم لإتجاهات المستقبلية للشركات والتنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار.	8.32	0.000
7	أهتم بالإطلاع وتحليل المعلومات المحاسبية عند اختيار وتكوين المحفظة الاستثمارية .	0.799	0.000
8	تعتبر المعلومات المحاسبية من ضمن المعلومات التي أعتمد عليها عند اتخاذ قرار الإحتفاظ بالأوراق المالية او التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة.	0.727	0.000
9	أهتم بتقارير المحللين الماليين في التنبؤ بمخاطر الاستثمار وترشيد القرار الاستثماري.	0.757	0.000
10	أهتم بالإطلاع عن تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.756	0.000

يلاحظ من الجدول (4) أن قيم درجة الارتباط تشير إلى أن هناك درجة ارتباط قوية بين المتغيرات، حيث بلغت بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط 0.848 وأدنى قيمة 0.726، وتراوح مستوى المعنوية ما بين 0.000 و 0.001 وهو ما يشير إلى وجود درجة ارتباط قوية بين استخدام المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مما سبق استعراضه في الجدول (3) أتضح أن المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية يستخدمون المعلومات المحاسبية بصورة مرتفعة عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، في حين أوضح الجدول (4) وجود درجة ارتباط قوية بين القرارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية واستخدام المعلومات المحاسبية، مما يثبت صحة فرضية وجود علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين اتخاذ المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية واستخدام المعلومات المحاسبية.

إختبار الفرضية الثانية : يوجد ارتباط معنوي بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة استخدامه للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري.

جدول (5) درجة الارتباط بين المؤهل العلمي للمستثمرين و درجة استخدام المعلومات المحاسبية

تسلسل	العبارة	درجة الارتباط	مستوى المعنوية
1	أهتم بالإطلاع على المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	0.097	0.462
2	أعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة في تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بأسعار الأسهم.	-0.011	0.933
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد في رفع مستوي ثقتي عند اتخاذ القرار الاستثماري	0.017	0.898
4	استخدم المعلومات المحاسبية للتأكد وزيادة إمكانية الإعتماد على المعلومات المتاحة من مصادر أخرى.	0.019	0.883
5	أهتم بالمعلومات المحاسبية في المقارنة بين بدائل الاستثمار المختلفة داخل السوق	-0.041	0.757
6	أهتم بدراسة المعلومات المحاسبية في تقييم لإتجاهات المستقبلية للشركات والتنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار.	-0.023	0.862
7	أهتم بالإطلاع وتحليل المعلومات المحاسبية عند اختيار وتكوين المحفظة الاستثمارية .	-0.029	0.825
8	تعتبر المعلومات المحاسبية من ضمن المعلومات التي أعتمد عليها عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية او التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة.	0.107	0.416
9	أهتم بتقارير المحللين الماليين في التنبؤ بمخاطر الاستثمار وترشيده القرار الاستثماري.	-0.007	0.957
10	أهتم بالإطلاع عن تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.045	0.744

يتضح من الجدول (5) أعلاه أن معامل الارتباط تراوح ما بين (-0.029) كأدنى قيمة و (0.107) كأعلى قيمة مما يشير إلى عدم وجود إرتباط ما بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة استخدامه للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري. أما مستوى المعنوية تراوح ما بين (0.416) كأدنى قيمة و (0.957) كأعلى قيمة وهي قيم أعلى من مستوى المعنوية (0.05) وهو ما ينفي صحة فرضية وجود إرتباط معنوي ما بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة استخدامه للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الاستثماري. ويعزي الباحث عدم تأثير المؤهل العلمي للمستثمرين على درجة استخدامهم للمعلومات المحاسبية إلى أن ذلك قد يعود إلى إعتمادهم على المحللين الماليين والوسطاء في تفسير وتحليل المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية.

اختبار الفرضية الثالثة : يوجد إرتباط معنوي بين الخبرة الاستثمارية للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة إستفادته من المعلومات المحاسبية في ترشيده القرار الاستثماري. جدول (6) درجة الإرتباط بين الخبرة الاستثمارية و درجة الإستفادة من المعلومات المحاسبية

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	أهتم بالإطلاع على المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	0.244	0.060
2	أعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة في تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بأسعار الأسهم.	-0.007	0.957
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد في رفع مستوي ثقتي عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.857	0.005
4	استخدم المعلومات المحاسبية للتأكد وزيادة إمكانية الإعتماد على المعلومات	0.081	0.537

المتاحة من مصادر أخرى.			
5	0.460	0.097-	أهتم بالمعلومات المحاسبية في المقارنة بين بدائل الاستثمار المختلفة داخل السوق.
6	0.058	0.246	أهتم بدراسة المعلومات المحاسبية في تقييم الإتجاهات المستقبلية للشركات والتنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار.
7	0.313	0.013-	أهتم بالإطلاع وتحليل المعلومات المحاسبية عند إختيار وتكوين المحفظة الاستثمارية .
8	0.027	0.885	تعتبر المعلومات المحاسبية من ضمن المعلومات التي أعتمد عليها عند اتخاذ قرار الإحتفاظ بالأوراق المالية أو التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة.
9	0.541	0.080-	أهتم بتقارير المحللين الماليين في التنبؤ بمخاطر الاستثمار وترشيد القرار الاستثماري.
10	0.000	0.869	أهتم بالإطلاع عن تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذ القرار الاستثماري.

يتضح من الجدول (6) أنه لا يوجد ارتباط بين الخبرة الاستثمارية ودرجة الإستفادة من المعلومات المحاسبية حيث تراوح معامل الارتباط ما بين القيم السالبة و 0.244 كأعلى قيمة بمستوى معنوية تراوح ما بين (0.06) كأدنى قيمة و (0.957) كأعلى قيمة. ويعزى الباحث ذلك إلى أن 80% من عينة الدراسة خيرااتهم الاستثمارية في سوق الأوراق المالية لم تتجاوز العشر سنوات إستناداً على الجدول (1) المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

هناك ارتباط معنوي بين الخبرة الإستثمارية لأفراد عينة الدراسة وبعض عبارات الفرضية هي :

- العبارة رقم (3) حيث يتضح أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية فإنهم يستفيدون بدرجة عالية من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في رفع مستوى الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري حيث بلغ معامل الارتباط (0.857) ومستوى المعنوية (0.05) .
- العبارة رقم (8) حيث يتضح أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية فإنهم يستفيدون بدرجة عالية من المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإحتفاظ بالأوراق المالية أو التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة حيث بلغ معامل الارتباط 0.885. ومستوى المعنوية (0.027).
- العبارة رقم (10) حيث يتضح أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية لديهم درجة إستفادة عالية من الإطلاع على تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط (0.869) ومستوى المعنوية (0.000) .

إختبار الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية وتوجيه قرارات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية. جدول (7) الإنحراف المعياري والوسط الحسابي لعبارات الفرضية الرابعة

م	العبارة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة التوجيه	الرتبة
1	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة تتناسب وحاجة المستثمر لإتخاذ القرار الاستثماري .	0.748	2.68	منخفضة	التاسعة
2	المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية واضحة مفهومة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري.	1.142	2.67	منخفضة	العاشرة
3	توفر التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية	1.142	2.60	منخفضة	الثانية

عشر				القدر المناسب من المعلومات المحاسبية التي تساعد على توجيه القرار الاستثماري.
السادسة	متوسطة	3.03	1.235	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية تساعد في التنبؤ بالعوائد التي يمكن الحصول عليها مستقبلاً.
الحادية عشر	منخفضة	2.65	1.106	المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية تساعد في قياس حجم المخاطر المختلفة (مخاطر العائد، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الإدارة).
الرابعة	متوسطة	3.08	1.139	تساهم المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية في التنبؤ بقدرة الشركات على توليد النقدية الكافية لمواجهة سداد الإلتزامات المختلفة.
الخامسة	متوسطة	3.05	1.213	يوجد بالسوق نظام فعال لتدقق المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة مما يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة.
الثامنة	متوسطة	3.00	1.235	أن درجة تأثير التأخير في نشر التقارير والقوائم المالية في السوق كبيرة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري.
الأولى	متوسطة	3.15	1.117	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية تساعد المستثمرين على التحقق من صحة توقعاتهم.
السابعة	متوسطة	3.00	1.058	تتوافر بالسوق التقارير المالية الفترية بشكل دوري وفي توقيت مناسب يمكن المستثمرين من الحصول على معلومات محاسبية حديثة.
الثانية	متوسطة	3.10	1.203	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة بالسوق تعكس التغيرات في مستوي الأسعار وقيم البنود بالأسعار الجارية.
الثالثة	متوسطة	3.08	1.197	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة بالسوق تفصح عن تغييرات في بدائل القياس المحاسبي (التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية).

يتضح من الجدول (7) أن الإنحراف المعياري لعبارات الفرضية تراوح ما بين (0.748) كأدنى قيمة و (1.235) كأعلى قيمة مما يدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة، في حين تراوحت قيمة الوسط الحسابي ما بين (2.60) كأدنى قيمة و (3.15) كأعلى قيمة مما يشير إلى أن آراء أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة بصورة متوسطة إلى منخفضة على أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تساعد في توجيه قراراتهم الاستثمارية مما يشير إلى أن سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتمتع بكفاءة جيدة تساعد المستثمرين في توفير المعلومات المحاسبية التي تعينهم وتمكنهم من توجيه وترشيدهم قراراتهم الاستثمارية.

جدول (8) درجة الارتباط بين المعلومات المحاسبية المنشورة وتوجيه قرارات المستثمرين

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة تتناسب وحاجة المستثمر لإتخاذ القرار الاستثماري .	0.432	0.001
2	المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية واضحة مفهومة لأغراض إتخاذ القرار الاستثماري.	0.362	0.01
3	توفر التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية القدر المناسب من المعلومات المحاسبية التي تساعد على توجيه القرار الاستثماري.	0.444	0.001
4	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية تساعد في التنبؤ بالعوائد التي يمكن الحصول عليها مستقبلاً.	0.514	0.000

0.002	0.423	المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية تساعد في قياس حجم المخاطر المختلفة (مخاطر العائد، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الإدارة).	5
0.000	0.482	تساهم المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية في التنبؤ بقدرة الشركات على توليد النقدية الكافية لمواجهة سداد الإلتزامات المختلفة.	6
0.004	0.397	يوجد بالسوق نظام فعال لتدفق المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة مما يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة.	7
0.000	0.553	أن درجة تأثير التأخير في نشر التقارير والقوائم المالية في السوق كبيرة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري.	8
0.000	0.586	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية تساعد المستثمرين على التحقق من صحة توقعاتهم.	9
0.01	0.362	تتوافر بالسوق التقارير المالية الفترية بشكل دوري وفي توقيت مناسب يمكن المستثمرين من الحصول على معلومات محاسبية حديثة .	10
0.002	0.432	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة بالسوق تعكس التغيرات في مستوي الأسعار وقيم البنود والأسعار الجارية.	11
0.001	0.453	المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة بالسوق تفصح عن تغييرات في بدائل القياس المحاسبي (التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية)	12

يتضح من الجدول (8) أن قيم معامل الارتباط تشير إلى أن هناك درجة ارتباط متوسطة إلى ضعيفة حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط 0.541 و أدنى قيمة 0.362، وتراوح مستوى المعنوية ما بين 0.000 و 0.01 مما يشير إلى وجود درجة ارتباط متوسطة إلى ضعيفة بين المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة توجيهها لقرارات المستثمرين.

مما سبق أستعرضه في الجدول (7) أتضح أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تساهم بصورة متوسطة إلى منخفضة في توجيه القرارات الاستثمارية، في حين أوضح الجدول (8) أن درجة الارتباط بين المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعتبر درجة ارتباط متوسطة إلى ضعيفة في توجيه القرارات الاستثمارية، مما ينفي صحة فرضية وجود علاقة ذات درجة ارتباط قوي بين المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية وتوجيه قرارات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

النتائج :

1. يعتمد المستثمرون في سوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية .
2. لا توجد علاقة بين المؤهل العلمي للمستثمر داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية ودرجة استخدامه وإستفادته من لمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الاستثماري.
3. لا تؤثر الخبرة الاستثمارية للمستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية نسبياً على درجة الإستفادة من المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية وهذا يتعارض مع التوقع الطبيعي لأثر الخبرة الاستثمارية التي تساهم بدرجة كبيرة في التعرف واستخدام المعلومات المحاسبية.
4. المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تساعد المستثمرين في توجيه القرارات الاستثمارية وتحقق من صحة توقعاتهم.
5. سوق الخرطوم للأوراق المالية يتمتع بكفاءة منخفضة نسبياً .

6. أن درجة تأثير التأخير في نشر التقارير والقوائم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية كبيرة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري.
7. أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية فإنهم يستفيدون بدرجة عالية من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في رفع مستوى الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري.
8. أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية فإنهم يستفيدون بدرجة عالية من المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة .
9. أن المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية من واقع خبرتهم الاستثمارية لديهم درجة إستفادة عالية من الإطلاع على تنبؤات الإدارة بالإرباح والتوزيعات عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية.
10. المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة لا تتناسب وحاجة المستثمر لإتخاذ القرار الاستثماري.

التوصيات :

1. تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة حالياً في سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى تغطي فجوة المعلومات المحاسبية لدي المستثمرين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. زيادة فاعلية سوق الخرطوم للأوراق المالية بتوفير التقارير الفترية التي توفر معلومات حديثة للمستثمرين وتحسن من مستوى الإفصاح المحاسبي.
3. إفصاح الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في تقاريرها عن التنبؤات وخططها المستقبلية بشكل معقول ومناسب يمكن المستثمرين من ترشيدهم قراراتهم الاستثمارية.
4. إنشاء نظام فعال للمعلومات يحتوي على كل ما يهم المستثمرين عن الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال تفعيل الموقع الإلكتروني للسوق وإتباع نظام التفعيل الدوري المستمر.
5. التوسع في الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق توفير المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في تقدير التنبؤ بمخاطر الاستثمار.
6. تشجيع المستثمرين على الإهتمام بالإطلاع على التفسيرات والتحليلات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية التي يقدمها المحللين الماليين مما يمكنهم من الإستفادة القصوي و التوجيه السليم لقراراتهم الاستثمارية حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين المؤهل العلمي للمستثمرين داخل السوق ودرجة إستفادتهم من المعلومات المحاسبية المنشورة.
7. إلزام الشركات المدرجة بالسوق باهتمام بالتقارير المالية الفترية بشكل دوري وفي توقيت مناسب يمكن المستثمرين من الحصول على معلومات محاسبية حديثة.

المصادر والمراجع :

- حمزة، محي الدين، 2007م، دور المعلومات المحاسبية في ترشيدهم قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الاول، ص 145.
- الحناوي، محمد صالح، ومصطفى، نهال فريد، والعبد، جلال ابراهيم، 2003م، الاستثمار في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 24.
- الحناوي، محمد صالح، 2000م، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 128.

- الزبيدي، فراس خضير، 2010م، *أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية*، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد3، ص 105.
- زياد، رمضان، 1998م، *مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي*، دار وائل للنشر، عمان، ص39.
- زيود، لطيف و قيطيم، حسان، ومكية، نغم أحمد، 2007م، *دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد القرار الاستثماري*، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، ص 171-188.
- شاكر، هبة مضر، و العامري، سعود جايد، 2003م، *قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي*، مجلة آفاق إقتصادية، المجلد24، العدد 93، ص 112.
- الشيرازي، عباس مهدي، 1990م، *نظرية المحاسبة*، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ص 113 .
- صالح، مفتاح و معارفي فريدة، 2010/2009، *متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية*، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، ص 186 .
- العويسي، عبدالدايم حسن، 2010م، *تحليل اتجاهات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية*، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، ص58.
- متولي، عصام الدين محمد، 1998، *مقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال*، بحث مرجعي لجامعة القاهرة، كلية التجارة، ص 6.
-، 2003م، *دراسات في الاتجاهات المعاصرة في المراجعة*، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ص 97.
-، 2003/2002م، *تطوير التقارير القوائم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية*، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، أم درمان، ص 42.
- محمد، الهادي آدم، 2003م، *نظرية المحاسبة*، جى تاون، الخرطوم، ص 191.
- المهندي، محمد عبد الله وصيام، وليد زكريا، 2007م، *أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم*، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد2، ص 258.
- FASB, 2006, *Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision* – useful Financial Reporting Information PP 23-32.
- FASB, 1978, *Objectives of Financial Reporting By Business Enterprises*, SFAC, NO. 1.
- Donald E.kieso , weygandt,worfield,2007, *Intermediate Accounting*, 12th edition , John Wiley & Sons Inc., pp. 1369- 1370.
- AICPA, (1992), *Guide for prospective financial statements*, “Financial Forecasts and Projections,” Commerce clearing House, Chicago, pp 2- 4.
- IASB, 2008, *International Financial Reporting Standards (IFRSs)*, p76.